العقد الاداري الالكتروني ودوره في الحد من الفساد الإداري وحماية حقوق الافراد

م . د عمر جبار احمد
جامعة ديالى/ كلية الادارة والاقتصاد

The electronic administrative contract and its role in reducing administrative corruption and protecting the rights of individuals

Dr. Omar Jabbar Ahmed
University of Diyala / College of Administration and Economics

المستخلص: لقت باتت الوسائل التقليدية في انعقاد العقد الاداري احدى ابرز الوسائل في تفشي سلوكيات الفساد الاداري داخل المؤسسات الادارية ، فما تزال صور الرشوة والابتزاز والمحاباة لمتعاقد على اخر وغيرها من الوسائل الاخرى تؤثر في انعقاد العقد الاداري بصورته التقليدية وبالتالي فلا يمكن من خلاله في بعض الاحيان تحقيق متطلبات الادارة في تحقيق المنفعة العامة وتقديم مستوى عال من الخدمات للافراد جراء تلك التعاقدات كون ان الادارة قد اختارت متعاقديها بطرق غير مشروعة .ان التوسع التكنلوجي واتخاذ الدولة الوسائل الالكترونية في تقديم الخدمة الادارية من الممكن ان ينعكس بصورة ايجابية على التعاقد الاداري وجعله بالوسائل الالكترونية وتحقيق خصائصه من حيث الابرام والتواصل وتقديم الاوراق الثبوتية وغيرها من المتطلبات بوسائل الكترونية وانعقاد ذلك العقد بشافية عالية ومرونة وسرعة وامام الجميع ، يؤدي الى الحد من الفساد الاداري داخل المؤسسة الإدارية وتحقيق مستوى عالي وحماية عالية لحقوق الانسان داخل المجتمع ، وبالتالي فأن الهدف الاساسي للبحث هو اتخاذ الوسائل الكفيلة للحد من سلوكيات الفساد الاداري داخل المؤسسة الادارية بالتشريعات القانونية او الاجراءات الكفيلة الى التحول الالكتروني في مجال العمل الاداري للادارة والذي يحقق اهمية تقديم افضل الخدمات للافراد وتنمية وتطوير اجهزة الادارة بما يتوافق والاتجاهات الحديثة في اتخاذ وسائل التكنلوجيا في الاعمال الادارية ، وان سبب البحث هو معالجة الاشكاليات الحاصلة للتحول نحو التعاقد الاداري الالكتروني سواء على مستوى التشريعات او الاجراءات ومعرفة ماهية ذلك

التعاقد كوسيلة للحد من صور الفساد الاداري ، ولعل من ابرز تلك الوسائل التي يتمتع بها العقد الالكتروني هو الشفافية والسرعة والمرونة والحرية للدخول للمنافسة المشروعة والتي تعتبر احدى اهم الوسائل للحد من سلوكيات الفساد الاداري من قبل المعنين بالتعاقد الاداري بالوسائل التقليدية .**الكلمات المفتاحية :** العقد ، العقد الالكتروني ، الشفافية ، المنافسة ، الفساد الاداري .

Abstract : The traditional means of concluding an administrative contract have become one of the most prominent means of spreading administrative corruption behaviors within administrative institutions. Forms of bribery, blackmail, favoritism for one contractor over another, and other means still affect the concluding of an administrative contract in its traditional form, and thus it is sometimes not possible through it to achieve the requirements .The administration is unable to achieve the public benefit and interest as a result of these contracts, since the administration has chosen its contractors illegally , the expansion of technology and the state's adoption of electronic means in providing administrative services can have a positive impact on administrative contracting, making it electronic means, achieving its characteristics in terms of concluding, communicating, submitting identification papers and other requirements by electronic means, and concluding that contract with high transparency, flexibility, speed, and in front of everyone, leading to a reduction of administrative corruption within the administrative institution, and therefore the primary goal of the research is to take the necessary means to reduce administrative corruption behaviors within ,The administrative institution requires legal legislation

or procedures to ensure electronic transformation in the field of administrative work for the administration, which achieves the importance of providing the best services to individuals and developing and developing the management apparatus in accordance with modern trends in adopting technological means in administrative work, and the reason for the research is to address the problems arising from the transformation towards electronic administrative contracting Whether at the level of legislation or procedures, and knowing the nature of that contract as a means of reducing forms of administrative corruption Perhaps the most prominent means that the electronic contract enjoys is transparency, speed, flexibility, and freedom to enter into legitimate competition, which is considered one of the most important means of reducing administrative corruption behaviors by those involved in administrative contracting through traditional means.**Keywords**: contract, electronic contract, transparency, competition, administrative corruption.

المقدمة: تلجأ الادارة في ممارسة نشاطاتها وتقديم خدماتها الى الافراد الى التعاقد مع الاخرين من اجل توفير ما تحتاج اليه من سلع او خدمات وتحقيق المنفعة العامة للأفراد ، وبالتالي فان تلك العقود قد تختلف في مدى انطباق القواعد القانونية على تلك العقود ، فالبعض من عقود الادارة ينطبق عليها قواعد القانون الخاص ، والبعض الاخر تسري عليه القواعد القانونية العامة باعتباره ان الادارة تسعى من وراء ذلك العقد الى تحقيق منفعة عامة للأفراد و تسخير كافة الجهود الى تقديم افضل الخدمات ، وبالتالي فقد لا نجد الشروط والمتطلبات لهذا العقد في مجال قواعد القانون الخاص وبالتالي فأن قواعد القانون العام تنظم تلك العقود الادارية .

ان التحول الالكتروني للمجتمع الدولي في مجال الخدمات الادارية سواء بتقديم الخدمات بالحكومة الالكترونية والحوكة الالكترونية في مجال متابعة العمل الاداري ، و حتى تقديم الخدمات دون تدخل الادارة المباشر بوسائل الذكاء الاصطناعي ويجعل للإدارة الاشراف والتوجيه فقط دون انجاز الاعمال من العاملين وهذا ما شهدته بعض الدول ، يجعل بالدولة الى السير بخطوات متسارعة نحو ذلك الاستخدام وان نسخر كافة الجهود نحو الاستخدام الامثل للتكنلوجيا الحديثة في مجال العمل الإداري والعقد الاداري سواء أكان بتشريع القوانين المنظمة لذلك الاستخدام او بتوفير البيئة المناسبة لذلك الاستخدام بالإضافة الى التدريب والتأهيل للعاملين نحو استخدام وسائل التكنلوجيا الحديثة في مجال العمل والنشاط الاداري .

لعل ظاهرة الفساد الاداري احدى اهم الاسباب في تراجع الخدمات الادارية وتراجع وبقاء الادارة التقليدية في انجاز الاعمال الموكلة اليها بالوسائل التي تشجع على ارتكاب سلوكيات الفساد الاداري داخل تلك المؤسسة ، ان الفساد الاداري هو افة مجتمعية وسبب كبير في تراجع تقدم الدول نحو مطاف الدول المتقدمة المتطورة ، كما انه يقتل روح العمل والتفاني لدى العاملين مما يمحو هدف وجود الموظف في تحقيق المنفعة العامة والتوجه نحو تحقيق مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة وبالتالي فأن الادارة تتراجع في مجال تقديم خدماتها للأفراد جراء السلوكيات المنحرفة والفساد المستشري داخل تلك المؤسسة ، ولعل ما يشجع تلك السلوكيات المنحرفة هو جملة من الاسباب لعل ابرزها الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية منها جميعها اسباب تؤدي الى انتشار سلوكيات الفساد الاداري داخل مؤسسات الدولة ان العقد الاداري يعد احدى وسائل الادارة التي تتخذها من اجل تحقيق المنفعة العامة وتقديم خدماتها للأفراد والذي تتميز الإدارة في ابرام ذلك العقد باعتبارها سلطة عامة ووفق لقواعد قانونية عامة منفعة الافراد في مجال الخدمة الادارية او في مجال مرفق معين ، وبالتالي فأن الوسائل التقليدية للإدارة في اجراء هكذا تعاقدات قد سببت ارباكا عاليا وتحققت من جراءاها سلوكيات فساد انعكست سلبا على تلك الخدمات المقدمة ، بل واثرت سلبا على تنفيذ ذلك العقد

كون ان المتعاقد قد يتعرض الى صور الفساد الاداري حتى مع تنفيذ ذلك العقد مما ينعكس سلبا على العقد ذاته ومتطلبات تنفيذه .

ان العقد الاداري الالكتروني هو قيام الادارة بالتعاقد بعيدا عن الوسائل التقليدية وانما يتم بالوسائل الالكترونية الحديثة في اتمام التعاقد والتي تكون بتمكين الافراد من اتمام عملية التعاقد بالوسائل الالكتروني بداية من الاعلان عن العقد الالكتروني والحصول على التندر الخاص والشروط الخاصة بالتعاقد بوسائل الكترونية ومن ثم الى تقديم الاوراق الخاصة بالتعاقد وكافة المتطلبات بوسائل الكترونية واجراء المفاضلة بالتعاقد بوسائل الكترونية وبشفافية عالية وسرعة ومرونة وضمان المنافسة المشروعة وامام المتعاقدين كافة ومن ثم التعاقد الالكتروني دون حضور الاطراف وفق الاصول القانونية للتعاقد الالكتروني وضمان تنفيذ العقد وانتهائه وفق نظام الكتروني متقدم يحقق متطلبات الادارة الالكترونية الحديثة في تقديم افضل الخدمات للأفراد ، وهي بدورها تعد وسيلة فعالة للحد من سلوكيات الفساد الاداري المنحرفة وتحقق متطلبات الشفافية العالية والنزاهة في مجال العمل الاداري للإدارة .

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في التحول الالكتروني في مجال التعاقد الاداري يعتبر وسيلة فعالة للحد من الفساد الاداري وبالتالي فانه يحقق متطلبات الافراد داخل المجتمع في الحصول على افضل الخدمات ، كما ويؤدي الى الثقة العالية من قبل المتعاقد بالتعاقد الاداري الالكتروني وما تسير عليه الادارة في مجال احالة العقد وفق مبادئ الشفافية والمرونة والسرعة وحرية المنافسة المشروعة وتكون تلك الاجراءات امام الجميع وعلى العلن في نظام الكتروني شفاف ومرئي يمكن للمتعاقد متابعة تلك الاجراءات والتعاقد دون التعرض الى الضغوطات او الابتزاز او أي صورة من صور الفساد الاداري ، وبالتالي فان افضل وسائل الحد من الفساد الاداري هو التحول الالكتروني في مجال العمل الاداري وبما يحقق مع تحقيق التنمية وتطوير المجتمع الوظيفي وانعكاس ذلك على المجتمع الداخلي والافراد المنتفعين من تلك الخدمات .

مشكلة البحث: ان الفساد الاداري هو افة اصابت المجتمع ، وان الخاسر الاكبر جراء تلك الافة هو الفرد في مجال الحصول على ابرز حقوقه في الخدمات الادارية والخدمات المرفقية ،

كما ان افة الفساد تنخر في الادارة وتجعلها ادارة مكبلة وعاجزة على تحقيق اهدافها في تقديم افضل الخدمات للافراد والحد من سلوكيات الفساد داخل تلك المؤسسة ، ولعل من خطوات الحد من الفساد الاداري تثور مشكلة رئيسية بحثتنا في امكانية قيام الادارة بالتعاقد الاداري الالكتروني للحد من سلوكيات الفساد الاداري ، وقد تثور مشكلات فرعية مع المشكلة الرئيسية تتمثل بماهية العقد الالكتروني و خصائص العقد الالكتروني ومجال تطبيقه في التعاقد الاداري والمبررات من هذا التعاقد واعتباره وسيلة للحد من سلوكيات الفساد الاداري داخل المؤسسة ، ومدى توافر التشريعات القانونية المنظمة لذلك العقد داخل الدولة .

هدف البحث: ان توجه المجتمع الدولي و المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومة وعقد الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة الفساد الاداري ، لابد ان تترجمها الدول بتشريعات قانونية واجراءات صارمة للحد من الفساد الاداري داخل الدولة ، ان اتجاه الدول نحو استخدام الوسائل التكنلوجية في مجال تقديم الخدمات الادارية وفي مجال التعاقد الاداري لتحقيق متطلبات الافراد وخدمتهم تعد من اسمى الاهداف للدولة للحد من الفساد الاداري داخل المؤسسات ، والعمل على تطور وتقدم الادارة بالتحول الالكتروني بما يحقق الطمأنينة للافراد والسرعة والمرونة في الحصول على الخدمة الادارية من جهة ومن جهة اخرى يحقق متطلبات المتعاقد في الحصول على الفرصة للتعاقد مع الادارة بكل شفافية ومرونة وحرية المنافسة دون التعرض الى سلوكيات الفساد التي قد تنعكس سلبا على محل العقد المتعاقد عليه .

منهج البحث : اعتمدنا في بحثنا عن المنهج الوصفي التحليلي ، من حيث دراسة ووصف نظام العقد الاداري الالكتروني والتشريعات القانونية المنظمة لذلك العقد او المنظمة للتحول الالكتروني و دور الدول وتشريعاتها في استخدام تلك الوسائل التكنلوجية في مجال العمل الاداري والتعاقد الاداري الالكتروني وتأثيره على سلوكيات الفساد الاداري والحد منها .

خطة البحث: سوف نتناول في البحث عن دور العقد الاداري الالكتروني في الحد من الفساد الاداري الى التعرف عن العقد الاداري الالكتروني وخصائص ذلك العقد في المبحث الاول

للبحث ، ومن ثم ننتقل الى اهم المبرات للتوجه نحو العقد الاداري بوسائل الكترونية للحد من الفساد الاداري من حيث السرعة والشفافية وحرية الدخول للمنافسة دون محاباة او حرمان طرف على حساب طرف اخر في المبحث الثاني ، وعلى مطلبين لكل مبحث وكما يلي :-

المبحث الاول: العقد الاداري الالكتروني وخصائصه

عرف المشرع العراقي القعد بأنه الارتباط الايجاب الصادر من احد المتعاقدين بقبول من الاخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه [1]، وهو تعريف وافي للأفراد لتحقيق متطلبات الشخصية وتحقيق المنفعة الخاصة بهم جراء تعاقداتهم وبعد تحقيق شروط واركان العقد واثباته بالوسائل الرسمية و المعتبرة لضمان حقوق طرفي العقد، ان غاية الافراد من اجراء العقود و تحقيق المنفعة الخاصة على العكس من ذلك نجد ان الادارة وهي تجري تعاقداتها فأنها تسعى الى تحقيق المنفعة العامة ، وبالتالي فأن العقود الادارية تحمل طبيعة قانونية واحكام خاصة ، وهي تختلف عن الاعمال الادارية ايضا بطبيعتها واحكامها وان كليهما يختلف عن طبيعة العقود المدنية التي تخضع لقواعد القانون الخاص ، كما ان الادارة تشغل مركزا قانونيا متميزا على المتعاقد معها على الرغم من انه ينشئ التزامات خاصة ومتبادلة ما بين طرفي العقد ويلزم كل طرف تحقيق التزاماته فيه. [2]

ان هذا التميز للإدارة في مجال العقود الادارية يمنح لها لانها تسعى الى تحقيق المنفعة العامة بالدرجة الاساس للأفراد والمجتمع ، كما انها تتعاقد من الاموال العامة والتي يكون لها الحماية القانونية في انفاقها في تحقيق النفع العام ، وبالتالي فأن الادارة عن اقدامها الى التعاقد فأنها تلجأ الى اجراءات وشروط تختلف اختلاف تام عن تعاقد الافراد فيما بينهم ، وعلى الرغم من ان انعقاد العقد الاداري وسريان لا يمكن ان يتم الا بتحقيق شروط العقد المتمثلة بالرضا والمحل والسبب والشكلية ، وهي اركان تسري على كافة العقود سواء أكانت

(1) المادة (73) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل .

(2) علي ، توركان ابراهيم ، سلطة الادارة في انهاء العقد الاداري والرقابة القضائية عليه ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2019 ، ص 11 .

عقود خاصة ام عقود ادارية ، الان ان الادارة قد يسبق تعاقدها اجراءات منها التخطيط والموافقات المالية والادارية اللازمة واتخاذ وسائل متعددة للتعاقد منها المناقصة او المزايدة او الدعوة المباشرة ، حتى تقدم على ذلك التعاقد وبالتالي فأنها مقيدة في مجال العقد الاداري ، وان تلك الاجراءات والمتطلبات رسمها لها المشرع بتعليمات متعددة منها كتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 و قوانين المزايدات والمناقصات الخاصة بأموال الدولة والوقف وقوانين بيع وايجار اموال الدولة ، وبالتالي فأن العقد الاداري يأخذ شكلا ومضمونا قد يختلف بعض الشي عن العقد في القانون الخاص ، فكيف اذا ادخلت وسائل التكنلوجيا الحديثة في تنظيم هذا العقد فيتولد لدينا العقد الاداري الالكتروني ، وبالتالي فأننا سوف نتناول في هذا المبحث دراسة التعريف بالعقد الاداري الالكتروني و خصائصه وكما يلي :-

المطلب الأول :- التعريف بالعقد الاداري الالكتروني

ان العقد الاداري ووفقا للرأي الغالب في قضاء مجلس الدولة الفرنسي هو " ذلك العقد الذي يبرمه شخص معنوي عام بهدف تسيير مرفق عام او تنظيمه ، وتظهر في نية الادارة الى الاخذ بأحكام القانون العام ، وان يتضمن العقد شروط استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص او ان يخول المتعاقد مع الادارة في الاشتراك مباشرة في تسيير المرفق العام ". [1]

ان الحكومات الان متوجهة وبقوة نحو استخدام وسائل التكنلوجيا الحديثة في كافة الاعمال الادارية والحكومية بهدف تحقيق المنفعة العامة بالسرعة العالية والمرونة والشفافية نتيجة لهذه الوسائل الحديثة وحتى تتحول مع العالم المتقدم في مجال استخدام التكنلوجيا الحديثة في مجال الخدمات والعقود ولعل ابرزها الحكومة الالكترونية والتعاقد الالكتروني و الحوكمة الالكترونية وغيرها ، بل وصل التطور الى استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوت الالي في انجاز الخدمة الادارية بدلا عن الادارة والعاملين بها وتحقيق متطلبات الافراد ، وبالتالي فأن العقد الالكتروني

(1) لمزيد من التفاصيل انظر : الطماوي ، سليمان محمد ، الاسس العامة للعقود الادارية " دراسة مقارنة" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991 ، ص 59 .

هو ذلك العقد الذي يبرم الكترونيا او الذي يتم ابرامه من خلال وسائل الاتصال الالكترونية ، ويتم التعاقد بالوسيلة الالكترونية دون تواجد مادي لطرفي العقد وذلك من خلال الانترنت في الغالب او أي وسيلة اتصال الكترونية اخرى كالفاكس او التلكس او التلغراف [1] ، ومن جهة اخرى عرف المشرع العراقي العقد الالكتروني في قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 بأنه " ارتباط الايجاب الصادر من احد المتعاقدين بقبول من الاخر على وجه يثبت اثره في المعقود عليه بوسيلة الكترونية " [2] ؛ وعليه فأن العقد الاداري الالكتروني هو تعاقد الادارة مع احد متعاقديها بوسيلة الكترونية ، وهو ما يميزه عن العقود التقليدية . [3]، ان اقدام الدولة على استخدام التكنلوجيا الحديثة في مجال تعاقد الادارة لا يفقد للعقد الاداري شروطه ومتطلباته وبريقه وتبقى الادارة صاحبة الامتياز في مواجهة المتعاقد معها ؛ وان اقدام الدولة على تلك الوسائل باعتبارها ممثل عن الجماعة ومؤتمنة على الشأن العام وتعمل بمختلف الوسائل المتاحة والحديثة من اجل تحقيق متطلبات الافراد وتحقيق المنفعة العامة . [4]، ان تطبيق نظام الحكومة الالكترونية وانعكاس ذلك على العقد الاداري وانعقاده بصوة الكترونية يعد من اهم الانجازات التي يجب على الدولة القيام بها في ظل التطور الهائل واستخدام التكنلوجيا الحديثة ، وذلك لان استخدام الحكومة الالكترونية و الانظمة الحديثة لها تؤدي الى تطور هائل في كافة النشاطات والاجراءات والمعاملات والاعمال الحكومية وتبسيط اجراءاتها بعيدة عن الاطر اليدوية او النمطية ، كما انها تؤدي الى الارتقاء بالعمل الاداري وتقديم الخدمات للافراد ، وتوفر الوقت والجهد من اجل القضاء على البيوقراطية والروتين القاتل من جهة وما يصاحبها من اجراءات معقدة ، والتي قد ترافقها تعرض لعمليات الابتزاز المالي ومحققا صور الفساد الاداري ، ومن جهة اخرى تحقق الشفافية الادارية العالية في عرض

(2) الحلو ، ماجد راغب ، العقود الادارية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 115 .
(3) لمزيد من التفاصيل راجع : المادة (1/ عاشرا) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 .
(4) عبد الهادي ، سرمد رياض ، العدول في العقد الاداري الالكتروني واثاره القانونية ، بحث منشور ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، المجلد 13،العدد 1، 2023 ، ص 334 .
(1) هاشم ، عامر نعمة ، الاصول القانونية لابرام العقود الادارية " دراسة مقارنة" ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ،بلا سنة نشر ، ص 17 .

البيانات والاجراءات الخاصة بالتعاقد للعلن حتى لا يصار الى الاستغلال ومحاباة متعاقد على اخر وتحقيق بعض صور الفساد الاداري داخل الادارة. [1]

و على الرغم من الاعتراضات الموجهة حول اشكالات التوقيع وتوافق الارادات ، ومدى حجيتها في الاثبات ، ومدى اثبات امام السلطة القضائية فيما لو حصل اخلال بالعقد، الا ان الدول قد اقدمت على معالجة الامر بإصدارها للتشريعات الخاصة بالتعاقد الالكتروني والتوقيع الالكتروني ومدى حجيتها في الاثبات حتى يصبح هنالك مرجع قانوني يستطيع من خلالها المتعاقد حماية نفسه حتى وان اقدم على تعاقده بوسائل الكترونية [2] ، الا ان العقود الادارية في وقتنا الحالي تزايدا كبيرا واصبحت تشكل نسبة لا يستهان بها على الصعيد الدولي والداخلي للدولة .

المطلب الثاني :- خصائص العقد الاداري الالكتروني

لعل من ابرز الخصائص التي تميز العقد الاداري عن العقود الخاصة ، هي ان تكون الادارة طرفاً فيها ، وكذلك ان يتصل العقد بمرفق عام من حيث تنظيمه او تسييره او ادارته او استغلاله ، وان تتج نيه المتعاقدين عند ابرامهم للعقد الى الاخذ بأسلوب القانون العام ، او ان يتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص [3]، كما ان للعقد الاداري الالكتروني خصائص هو الاخر يمكن ان تتمثل بما يلي :-

اولا:- من حيث ابرامه : يتم ابرام العقد الكترونيا و بتواقيع الكترونية لأطراف العقد عن طريق الوسائل التكنلوجية الحديثة ، دون اشتراط حضور وتواجد اطراف العقد في نفس المكان ، ولكن يكون التواجد معنوي ، كما لا يوجد فارق زمني بين تبادل الايجاب والقبول بين الادارة و

(2) القريشي ، عمر موسى جعفر ، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين – كلية الحقوق ، بغداد ، 2012 ، ص 1 .
(3) موسى ، كوثر صادق ، الاشكالات الناشئة عن ابرام العقد الالكتروني ، بحث منشور ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، المجلد (21) ، العدد (1) ، 2019 ، ص 313 .
(1) لمزيد من التفاصيل انظر : الخاقاني ، غني زغير و حسين ، ميسون طه ، مبادئ القانون الاداري والتنظيم الاداري في العراق ، ط1، المركز الاكاديمي للنشر ، بغداد ، 2019 ، ص 219 ؛ وكذلك : بدير ، علي محمد وآخرون ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2015 ، ص 480 .

متعاقديها ، كما قد تتعدد وسائل التعاقد الالكترونية سواء أكانت مرئية او مسموعة او غير ذلك ولعل ابرزها في التعامل هو شبكة الانترنت لما توفره من مزايا منها السرعة في تبادل الوثائق والصور والمستندات ، فضلا عن تحقيق مستوى الامان بنسبة عالية [1]، وفي جميع الاحوال فان الادارة صاحبة السلطة والارادة في اختيار الوسيلة الالكترونية التي من خلالها تستطيع ابرام عقودها وحسب ما تحدده لها التعليمات الخاصة بتلك التعاقدات .

ثانيا :- من حيث الاثبات: يمكن اثبات العقود الالكترونية عن طريق المحررات الالكترونية ، بخلاف العقود العادية التي تحتاج الى وسائل اثبات مادية ، كالأوراق والمستندات الرسمية والتواقيع الحية عليها من اجل اثبات التصرف ، ففي حال قيام نزاع ويعرض امام القضاء فأن قانون الاثبات العراقي لعام 1979 منح للقاضي الصلاحية الواسعة في توجيه الدعوى وما يتعلق بها من ادلة بما يحقق التطبيق السليم للقانون [2]، وبالتالي فأن أي ادلة تقدم حتى وان كانت الكترونية يدققها القاضي وصولا للقرار القانوني السليم ، كما ليس للإدارة ان تمتنع عن تقديم أي مستندات الكترونية باعتبارها صاحبة ارادة وسلطان في العقد الاداري او حتى من المتعاقد الاخر ، لان ذلك حجة عليه ويخسر ما يدعي به لانه لم يقدم الاثبات على ذلك [3] ، باعتبار ان الوثائق والمستندات التي تقدم للإدارة لاستكمال عملية التعاقد تقدم بصورة الكترونية وبصورة تضمن التعاقد الالكتروني الحقيقي والفعال .

ثالثا :- من حيث التنفيذ : يباشر المتعاقد اجراءاته بعد استكمال اجراءات ابرام العقد الاداري سواء أكانت عقود تجهيز او عقود مقاولات او عقود امتياز وغيرها من العقود ؛ ولكن قد ترتبط المتابعة في التنفيذ بعد المباشرة بالعمل بنظام الكتروني يحقق متطلبات الحكومة الالكترونية بما يضمن السرعة والشفافية العالية والمرونة في تنفيذ العقد الاداري الالكتروني ، على العكس من ذلك قد نجد ان هنالك عقودا تنفذ ايضا عن طريق شبكة الانترنت وامكانية التسليم المعنوي

(2) حسين ، سيف علاء ، الجهة المختصة بالفصل بمنازعات العقد الالكتروني في العراق ، بحث منشور ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، المجلد 13، العدد 50 ، الكوفة ، 2019 ، ص 45 .
(3) لمزيد من التفاصيل انظر : المادة (1) من قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 .
(1) لمزيد من التفاصيل انظر : حسين ، رائد عوفي ، شروط اثبات العقد الاداري الالكتروني وموقف النظم الخاصة بالإثبات ، بحث منشور ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،جامعة تكريت – كلية القانون ، المجلد 11، العدد (40) ، 2023 ، ص312 ؛ وكذلك : المادة (9) من قانون الاثبات العراقي رقم 107 لسنة 1979 .

للمنتجات او الخدمات للمتعاقد ، كتسليم برمجيات او ابحاث او افلام تسجيله ويمكن الوفاء بالثمن بالمقابل المادي بطريقة الكترونية عن طريق البطاقات البنكية. [1]

رابعا :- الطابع الدولي : يتميز العقد الالكتروني بالطابع الدولي فعادة ما يرتبط بمتعاقدين من دولا اخرى ، باعتبار انه يتم عن طريق شبكة الانترنت ، ولكن الاهم من ذلك ان يكون المتعاقد محققا للشروط والمتطلبات التي تنص عليها القوانين والتعليمات الداخلية من اجل اتمام التعاقد ، فمثلا تسجيل شركة المتعاقد الاجنبية في العراق ، وكذلك تحديد القانون الواجب التطبيق في حال قيام نزاع سواء اكان المحاكم الاعتيادية او اشتراط التحكيم الخارجي عند ابرام العقد ، وكذلك هنالك بعض العقود الادارية قد يتوفر فيها بعض الاستثناءات بالدعوة المباشرة للتنفيذ من الجهات الحكومية العليا لأهمية المشروع ودوره في تحقيق النفع العام . [2]

المبحث الثاني: وسائل الحد من الفساد الإداري للعقد الإداري الالكتروني

لقد شهدت المجتمعات ولسنوات طويلة سلسلة من الازمات والحروب ، فالاضطرابات الداخلية وما يتولد عنها من صراعات على المستوى السياسي والاجتماعي قد يولد الى مسك نظام الحكم وتشكيلاته من قبل اشخاص غير مؤهلين مما يؤدي الى قيام وانتشار صور الفساد الاداري داخل البلاد ، كما ان الفترة الاخير التي شهدتها البلاد ولا سيما بعد الحرب العراقية الأمريكية قد نتج عنها فوضى عارمة في البلاد و تنوع الحكومات والاحزاب دون تطبيق ادنى متطلبات الديمقراطية ، ووصول بعض الاشخاص الى المناصب العليا ويمارس اعمال الفساد الاداري محققا بذلك مصالحه الشخصية ومصالح حزبه او كتلته بالإضافة الى ضعف وسائل الردع والرقابة وشراء الذمم مما يولد انتشار واسع لصور الفساد الاداري داخل الدولة . [3] فالفساد الاداري هو استغلال الموظف لموقع عمله وصلاحياته للحصول على مكاسب ومنافع

(2) الحلو ، ماجد راغب ، المصدر السابق ، ص 116 وما بعدها .
(3) للمزيد من التفاصيل انظر المادة (12) من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 ؛ وكذلك المواد (3/رابعا – ز) و (4/ اولا – ب) و (8/ ثانيا / 2) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 .
(1) الباحث نفسه ، ظاهرة الفساد الاداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها ، دار الجامعة الجديدة ، لبنان ، 2019 ، ص 11 .

شخصية غير مشروعة ، وهو سلوك غير رسمي وغير شرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه سواء اكانت ظروف اجتماعية او اقتصادية او سياسية ، وبالتالي فهو يسعى الى تحقيق تلك المنافع في ظل مخالفة للقوانين واللوائح والتعليمات . [1]

وبالتالي فأن التحول الالكتروني في مجال تقديم الخدمات والاعمال الادارية يعد وسيلة فعالة للحد من صور الفساد الاداري ، فالروتين التقليدي في تقديم الخدمات الادارية او في التعاقد الاداري يعد وسيلة فعالة لتحقيق صور الفساد الاداري ، وذلك لتحقق المراجعات والتواصل بين الموظف المعني والمواطن طالب الخدمة او المتعاقد مع الادارة و ان الاخيرين يسعون الى تحقيق مصالحهم في الحصول على الخدمة او التعاقد ، مما قد يجبرون الى دفع الرشاوى والهدايا لتحقيق متطلباتهم وبالتالي تحققت صور الفساد ، او اتخاذ المتعاقد الوسائل الملتوية للحصول على العقد بالاتفاق مع المعنين بالتعاقد من الجهة الادارية ومحاولته لإبعاد المتعاقدين من اجل ضمان تعاقده مع الادارة محققا بذلك صور الفساد الاداري ، وبالتالي فأن للعقد الاداري الالكتروني مميزات تحد من الفساد الاداري ، نتناولها على مطلبين كما يلي :-

المطلب الأول :- السرعة والشفافية .

ان طبيعة العقد الاداري الالكتروني تقتضي بعدم التقاء وحضور المتعاقدين مثلما يتم بالعقود التقليدية مما يساعد على السرعة بالإجراءات في التعاقد ويذلل الكثير من المصاعب ، فبعد اتمام كافة متطلبات التعاقد وتوافق الطرفين على العقد بالمراحل الاستباقية للتعاقد يتم تحديد وقت وتاريخ التعاقد ويتم بالحضور عن طريق وسائل التواصل لاتمام عملية توقيع العقد بالوسائل الالكترونية ويصبح بعدها نافذا بحقهم [2]، وبالتالي فأن تلك العمليات التي تتم وتبادل المستندات والايجاب والقبول لاتمام التعاقد تتم بصورة الكترونية ومادامت كذلك فأنها تتسم بالسرعة والمرونة و بالتالي فتعتبر وسيلة فعالة للحد من صور الفساد الاداري والحد من

(2) بوادي ، حسنين المحمدي ، الفساد الاداري لغة المصالح ، دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ، 2008 ، ص13 .
(1) حسين ، سيف علاء ، المصدر السابق ، ص 45 .

الممارسات والضغوطات التي قد تتم من الموظفين المسؤولين على التعاقد فيما لو كان بالوسائل التقليدية من اجل تحقيق منافع ومصالح شخصية .

وفي مجال السرعة في العقد او تسهيل اجراءات العقد نجد ان قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 العراقي والنافذ حاليا قد سهل على مقدم طلب الحصول على الفرصة الاستثمارية بالتقديم عن طريق نظام النافذة الواحدة للبت بطلبه بمنحه الفرصة الاستثمارية من عدمه خلال مدة (30) يوما [1]، حيث يضم هذا النظام ممثلي الوزارات والجهات ذات العلاقة تجتمع للبت في الامر خلال المدد القانونية وبالتالي يعد سببا لتحقيق السرعة في التعاقد والبت في الامر ،الا ان هذا النظام لم يطبق على ارض الواقع وبقي المتعاقد الذي ينوي الحصول على الفرصة الاستثمارية يراجع الجهات ذات العلاقة للحصول على الموافقة للمشروع الاستثماري ويتعرض لشتى صور الابتزاز والفساد من اجل الحصول على تلك الموافقات .

اما تحقيق مبدأ السرية في التعاقد الاداري يتمثل في ان تكون المعلومات لبعض العقود الادارية يجب ان تتم بسرية تامة بين الادارة و متعاقديها وان تتخذ الادارة كافة الوسائل الكفيلة من اجل تحقيق السرية التامة لعمليات التعاقد[2]، حتى لا يخترق ويصار الى عدم تحقيق متطلبات الادارة في الحصول على افضل المنافسين ، كما ان هنالك وسائل الادارة في التعاقد لا يمكن الاستغناء عنها وهي المناقصة والتي تعني اخذ المتعاقد الاقل سعرا في تقديم العطاء للتعاقد والمزايدة والتي تعني اخذ المتعاقد الاعلى سعرا في العقد والدعوة المباشرة التي تستخدم عندما يراد الحصول على افضل واجود التنفيذ للعقد [3]، وبالتالي فأن تحقيق السرية التامة يتم بإخفاء مبالغ العطاءات بالنسبة للمناقصات على ان تظهر للمتعاقدين اسماء من تقدم بهم وحتى بالنسبة للدعوة المباشرة ، على العكس من ذلك في نظام المزايدات والتي يجب تحقيق مبدأ العلانية في الاسعار والسرية في معلومات المتعاقدين .

(2) لمزيد من التفاصيل انظر : المادة (2) من قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 .
(3) موسى ، كوثر صادق ، المصدر السابق ، ص 325 .
(1) لمزيد من التفاصيل انظر :- المدامغة ، بلال عدنان عبد الامير ، مبادئ واجراءات ووسائل إبرام العقد الإداري " دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2019 ، ص193 .

اما مبدأ الشفافية فهو احترام شروط العقد ومواعيده وكافة متطلبات العقد وجعلها متاحة للمتعاقدين بصورة لا تقبل الشك وبصورة لا تجعل أي مجال للإدارة او من يقوم على هذا النظام بالاتفاق مع متعاقد اخر خارج شروط ومتطلبات العقد الاداري الالكتروني [1]، وبالتالي فأن ما يتحقق من ذلك المبدأ هو العلانية في التعاقد ويعزز مبدأ حرية التعاقد والمساواة في الحصول على الفرص التعاقدية بين الافراد وكذلك يؤدي الى تجنب الادارة من اجواء الشك والريبة وخلق اجواء للمنافسة المشروعة بين المتعاقدين للتقدم بعطاءاتهم وانجاز تعاقداتهم مع الادارة على اتم صورة .

ان تحقيق مستويات عالية في الشفافية والسرعة والسرية في بعض الاجراءات للتعاقد يحقق الثقة العالية بالجهة الادارية وبتعاقداتها مع الافراد [2]، وبالتالي فأن تلك الوسائل تعد فعالة للحد من تحقق صور الفساد الاداري داخل الدولة ، فأن تلك الوسائل في التعاقد الاداري الالكتروني تحد من التواصل المباشر مع المعنين بالتعاقد الاداري سواء أكان موظفا او رئيسا للمؤسسة الادارية ، وبالتالي يعد اهم اسباب تولد الفساد الاداري ان يتم بين اكثر من شخص وبسرية تامة ويؤدي بالمعني الى اساءة استعمال السلطة في مجال العقد الاداري ومحققا بذلك صورة من صور الفساد الاداري من خلال تحقيق مصالح ومنافع شخصية من المتعاقد لمنحه فرصة التعاقد مع الادارة وبالتالي فلا يحقق متطلبات العقد الاداري السليم ومن اجل تحقيق المنعة العامة ، وبالتالي فأن الاتجاه التكنلوجي الحديث في مجال الخدمات والتعاقدات الادارية والرقابة الالكترونية عليه يعد وسيلة فعالة لتحقيق مستويات عالية من الشفافية والمرونة والثقة في منح الفرص العقدية وتقديم مستويات عالية من الخدمات وبسرعة عالية دون ان يكون هنالك فرض ارادات لمتعاقد على اخر او تأثير لمتعاقد على اخر كما في العقود التقليدية .

المطلب الثاني :-حرية الدخول الى المنافسة

(2) موسى ، كوثر صادق ، المصدر السابق ، ص 325 .
(3) لمزيد من التفاصيل انظر : المادة (2/ ثالثا) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012 .

يعد مبدأ حرية الدخول الى المنافسة من المبادئ السامية والاساسية التي يجب ان تتوفر في العقد الاداري سواء أكان عقد اداري تقليدي او حتى عقد اداري الكتروني ، وحرية المنافسة يعني السماح للجميع بالدخول والمنافسة المشروعة على العقد الاداري وتحقيق شروط ومتطلبات العقد من اجل المباشرة بالتعاقد مع الادارة ، ان حرية المنافسة الكترونيا تعني ان يكون النظام الالكتروني للتعاقد متاح للمتعاقدين بصورة تسمح للدخول والمنافسة المشروع واكمال عملية التعاقد مع الادارة الكترونيا ، وعدم وضع العراقيل والقيود الالكترونية التي قد تحرم البعض من المتعاقدين للدخول للنظام التعاقدي والمنافسة على ذلك العقد . [1]

ولعل من ابرز المبادئ التي توفر حماية المنافسة المشروعة في العقد الالكتروني وينطبق على العقد الاداري الالكتروني هو الاخر ، هي حرية الدخول الى المنافسة التعاقدية لكل من تتوفر فيه شروط ومتطلبات التعاقد ، وكذلك المساواة في تكافؤ الفرص بين المرشحين وعدم التمييز لأسباب شخصية ، بالإضافة على المبادئ التي ذكرت سابقا في تحقيق الشفافية العالية والسرية التامة والسرعة في انجاز عملية التعاقد الإلكتروني . [2] ان اتاحة حرية الدخول الى النظام الالكتروني للتعاقد قد لا يعني دخول الجميع للتعاقد ، وانما قد يقتصر على البعض ممن تتوفر فيهم شروط هذا العقد او أي شروط او متطلبات تحدد مسبقا من الجهة الادارية من الممكن ان تفعل في ذلك النظام يمكن للمتعاقد الى الدخول ممن تنطبق فيه الشروط والمنافسة المشروعة على ذلك العقد واكمال عملية التعاقد الكترونيا .[3] لعل ذلك المبدأ في الدخول في النظام الالكتروني والتعاقد الالكتروني وفق للشروط والمتطلبات وتحقيق المنافسة المشروعة للوصول للعقد بصورة الكترونية وبيانات واضحة امام الجميع لهو وسيلة للحد من صور الفساد الاداري ان الابتزاز المالي وتقديم الرشاوى والهدايا والنسب من العقد جميعا صورا تؤدي الى توسع ظاهرة الفساد الاداري داخل الدولة ، وبالتالي فأن التحول الالكتروني يحد من تلك السلوكيات نتيجة لتقليل التواصل بين المتعاقد والادارة وبالتالي فأن اتاحة المعلومات

(1) موسى ، كوثر صادق ، المصدر السابق ، ص 325 .
(2) الحلو ، ماجد راغب ، المصدر السابق ، ص 118 .
(3) نمديلي ، رحيمة الصغير ساعد ، العقد الاداري الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2010 ، ص 129

واطمئنان المتعاقد بنظام التعاقد الالكتروني بأن هنالك منافسة مشروعة ودقة عالية في ضمان وصل فرصة التعاقد الى مستحقها وفق نظام الكتروني لا دخل للادارة به او العاملين ، فأن ذلك يمنعه من تحقيق صورة من صور الفساد الاداري .

كما ان تطبيق مبادئ الشفافية والمرونة وحرية الدخول للمنافسة وغيرها من المبادئ التي تقضي على انتشار صور الفساد الاداري في ظل العقد الاداري الالكتروني يتطلب ان تبقى الادارة محتفظة باساليبها للتعاقد وهو المناقصة او المزايدة او الدعوة المباشرة ولكن بصورة الكترونية وبشفافية عالية ومنافسة مشروعة ، فهي تحقق متطلبات الادارة في تحقيق المنفعة العامة و متطلبات المجتمع في الحد من ظاهرة الفساد الاداري .

فالمناقصة الالكترونية تعني حصول الادارة على اقل العطاءات لانعقاد وتنفيذ العقد وفق شروط ومتطلبات الجهة الادارية و بالتالي فأن تحقيقها يجب ان تكون بشفافية عالية وضمان المنافسة المشروعة للاحالة والتعاقد مع المتعاقد وضمان ما يسبقه من اجراءات خاصة بالتعاقد من الاعلان على الموقع الالكتروني وتسليم واستلام العروض والاوراق الثبوتية الكترونيا وتدقيقها وتحقيق المنافسة المشروعة ومن ثم اتمام التعاقد [1]، على العكس من المزايدة التي تعني الحصول على اعلى الاسعار في حال رغبة الادارة ببيع او تأجير بعض اموال الدولة العامة [2] ، وبالتالي فأن النظام الالكتروني في المناقصة والمزايدة متى ما طبق صحيحا يعد من وسائل الحد من الفساد الاداري لتحقيق مبادئ الشفافية والمرونة والمنافسة المشروعة . ويعد طريق التعاقد بالدعوة المباشرة (طريقة الممارسة) هو احد اساليب الادارة التي تلجأ لها في ابرام عقودها الادارية المميزة والمهمة وان الادارة تمتلك سلطات واسعة في اختيار من تتعاقد معه الادارة [3]، لذلك فأن طريقة التعاقد المباشر بصورة الكترونية فهي دعوة قد تكون موجهة

(1) نمديلي ، رحيمة الصغير ساعد ، المصدر السابق ، ص 129 .
(2) المادة (3) من قانون بيع وايجار اموال الدولة العراقي رقم (21) لسنة 2013 .
(3) صالح ، قيدار عبد القادر ، ابرام العقد الاداري الالكتروني واثباته ، بحث منشور ، مجلة الرافدين للحقوق ، جامعة الموصل – كلية الحقوق ، المجلد 10 ، العدد 37 ، 2008 ، ص 165 .

لعدد غير محدد من الاشخاص او قد تكون بدعوة واعلان لأشخاص محددين يتقدمون بعطاءاتهم الكترونيا لإتمام عملية التعاقد . [1]

وبالتالي فأن الادارة ومن خلال التعاقد الالكتروني تحقق مبدأ المنافسة المشروعة بين المتعاقدين والسرعة والمرونة والشفافية من هذا التعاقد ، وكذلك تؤدي الى الحد من افلات الموظفين لتحقيق المصالح الشخصية وتحقيق صور الفساد الاداري لان التعاقد الالكتروني يمنع الاتصال المباشر مع الموظفين ، وكذلك يوفر الكثير من الجهد والوقت وبصورة تختلف عن اجراءات ومتطلبات التعاقد التقليدي ، ويسهل عملية الاتصال بين الادارة والمواطنين وشفافية عالية في التعامل المالي و الاداري وبالتالي فأنها عوامل تحد من صور الفساد الاداري وانتشاره داخل الدولة .

الخاتمة: ومن خلال ما سبق نود ان نورد جملة من النتائج والتوصيات لبحثنا وكما يلي :-

اولا:- النتائج:-

1- ان العقد الاداري الالكتروني هو العقد الذي تبرمه الادارة بهدف تسيير او ادارة مرفق عام مع احد متعاقديها بوسيلة الكترونية تختلف عن الوسائل التقليدية محققا بذلك شروط ومتطلبات العقد الاداري الالكتروني من اجل اتمام عمليات التعاقد .

2- ان العقد الإداري الالكتروني يحقق مستوى عالي من الحماية لحقوق الافراد ، فهو امتداد لحق الافراد في التمتع بوسائل التكنلوجيا الحديثة في الاستخدام وفي تلقي الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة للافراد داخل المجتمع .

3- للعقد الاداري الالكتروني خصائص تميزه عن غيره من العقود التقليدية منها السرعة في اتمام المتطلبات التوقيع وكذلك السرعة في انجاز الاوراق الثبوتية للتعاقد واختصار الجهد

(4) عبد الباسط ، محمد فؤاد ، اعمال السلطة الادارية (القرار الاداري والعقد الاداري) ، بلا دار نشر ، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 379 ، نقلا عن :-موسى ، كوثر صادق ، المصدر السابق ، ص 326 .

والوقت لتوقيع بالوسائل الالكترونية ولا يشترط حضور الاطراف ، كذلك السرعة في التنفيذ ومتطلبات ذلك التنفيذ والطابع الدولي للعقد في دخول المتنافسين من الشركات الاجنبية والتعاقد بوسائل الكترونية مع الادارة .

4- ان السرعة والمرونة العالية والشفافية وضمان المنافسة المشروعة جميعها مميزات تؤدي الى الحد من صور الفساد الاداري وانتشار هذه الظاهرة في البلاد ، حيث ان العقد الاداري الالكتروني ومن خلال وسائل ابرام ذلك العقد سواء أكان بالمناقصة او المزايدة او الدعوة المباشرة جميعها تتم بوسائل الكترونية وتضمن حرية المنافسة المشروعة والشفافية العالية في اظهار المعلومات وبالتالي تحقق متطلبات الحد من الفساد الاداري .

ثانيا :- التوصيات .

1- ضرورة تظافر الجهود من قبل سلطتي الدولة التشريعية والتنفيذية في اصدار القوانين الخاصة بالتحول الالكتروني وتطبيق وسائل التكنلوجيا الحديثة في عمليات ابرام العقود الادارية كونها تحد من الفساد الاداري ويعد ذلك توافقا مع استراتيجية مكافحة الفساد من قبل الحكومة .

2- ضرورة اجراء التعديلات القانونية على تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 وقانون بيع وايجار اموال الدولة رقم (21) لسنة 2013 بما يتوافق مع التحول التكنلوجي وتطبيق الحكومة الالكترونية في مجال التعاقد الاداري و ضرورة تفعيل قانون التوقيع الالكتروني الحالي رقم 78 لسنة 2012 من اجل اضفاء الصبغة الرسمية على التعاملات الادارية الالكترونية والعقود الالكترونية من قبل الادارة .

3- تضمين التحول الالكتروني في مجال ابرام العقود الادارية في استراتيجية مكافحة الفساد من قبل الحكومة وتضمينها في البرامج الحكومية من اجل الحد من توسع الفساد الاداري داخل الدولة.

المصادر

اولا:- الكتب :-

1- احمد ، عمر جبار ، ظاهرة الفساد الإداري ودور الهيئات الرقابية في مكافحتها ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، 2019 .

2- الحلو ، ماجد راغب ، العقود الادارية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2010 .

3- : الخاقاني ، غني زغير و حسين ، ميسون طه ، مبادئ القانون الاداري والتنظيم الاداري في العراق ، ط1، المركز الاكاديمي للنشر ، بغداد ، 2019 .

4- الطماوي ، سليمان محمد ، الاسس العامة للعقود الادارية " دراسة مقارنة" ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1991 .

5- المدامغة ، بلال عدنان عبد الامير ، مبادئ واجراءات ووسائل إبرام العقد الإداري " دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2019 .

6- بدير ، علي محمد وآخرون ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، 2015 .

7- بوادي ، حسنين المحمدي ، الفساد الاداري لغة المصالح ، دار المطبوعات الجديدة ، الاسكندرية ، 2008

8- عبد الباسط ، محمد فؤاد ، اعمال السلطة الادارية (القرار الاداري والعقد الاداري) ، بلا دار نشر ، كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية ، مصر ، 1989 .

9- علي ، توركان ابراهيم ، سلطة الادارة في انهاء العقد الاداري والرقابة القضائية عليه ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2019 .

10- نمديلي ، رحيمة الصغير ساعد ، العقد الاداري الالكتروني ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2010 .

11- هاشم ، عامر نعمة ، الاصول القانونية لابرام العقود الادارية " دراسة مقارنة" ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان ،2019 .

ثانيا :- الاطاريح و رسائل الماجستير :-

1- القريشي ، عمر موسى جعفر ، اثر الحكومة الالكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين – كلية الحقوق ، بغداد ، 2012 .

ثالثا:- البحوث المنشورة:-

1- حسين ، سيف علاء ، الجهة المختصة بالفصل بمنازعات العقد الالكتروني في العراق ، بحث منشور ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، المجلد 13، العدد 50 ، الكوفة ، 2019 .

2- حسين ، رائد عوفي ، شروط اثبات العقد الاداري الالكتروني وموقف النظم الخاصة بالإثبات ، بحث منشور ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ،جامعة تكريت – كلية القانون ، المجلد 11، العدد (40) ، 2023 .

3- صالح ، قيدار عبد القادر ، ابرام العقد الاداري الالكتروني واثباته ، بحث منشور ، مجلة الرافدين للحقوق ، جامعة الموصل – كلية الحقوق ، المجلد 10 ، العدد 37 ، 2008 .

4- عبد الهادي ، سرمد رياض ، العدول في العقد الاداري الالكتروني واثاره القانونية ، بحث منشور ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون ، المجلد 13،العدد 1، 2023 .

5- موسى ، كوثر صادق ، الاشكالات الناشئة عن ابرام العقد الالكتروني ، بحث منشور ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهرين ، المجلد (21) ، العدد (1) ، 2019 .

رابعا :- القوانين واللوائح :-

1- القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 .

2- قانون الاثبات العراقي رقم (107) لسنة 1979 .

3- قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة 1997 .

4- قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 .

5- قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (78) لسنة 2012 .

6- تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 .

7- قانون بيع وايجار اموال الدولة العراقي رقم (21) لسنة 2013 .